دراسة حالة قانونية

كيف انتقلت كاونسلو من دراسة مخاطر 16 سندًا لأمر إلى استراتيجية انتهت باستردادها؟

دراسة مهنية من منصة كاونسلو

بإشراف المحامي والمستشار القانوني عمر رياض بغدادي

مؤسس كاونسلو

تحليل الملف •بناء الاستراتيجية •دعم الممثل النظامي •متابعة النتيجة

Omar

الملخص التنفيذي

طلب العميل من كاونسلو دراسة ملف يتعلق بستة عشر سندًا لأمر محررة في سياق عقد خدمات عمالية، وكانت قيمتها الإجمالية تتجاوز سبعة عشر مليون ريال، في حين أن الخلاف المالي الحقيقي بين الطرفين كان يدور حول مبالغ أقل بكثير .كما أن أحد السندات دخل بالفعل إلى مسار التنفيذ، وهو ما خلق خطرًا تنفيذيًا مباشرًا على العميل.

قامت كاونسلو في المرحلة الأولى بتحليل العقد والسندات والمراسلات والمطالبات المالية، وحددت أن جوهر المعالجة لا يكمن في الطعن المجرد في الأوراق التجارية، بل في إعادة ربطها بسببها التعاقدي، وتحديد الدين الحقيقي، والفصل بين المستحقات الفعلية وبين الغرامات والشرط الجزائي محل النزاع.

وفي المرحلة الثانية، تابعت كاونسلو القضية بالتعاون مع الممثل النظامي، وجرى دعم مسار المرافعة وتحليل الخبرة المحاسبية ومواجهة التنفيذ القائم على أحد السندات، إلى أن انتهت المحكمة إلى تحديد الاستحقاق الفعلي في السند محل التنفيذ بمبلغ أقل من قيمته التنفيذية، والحكم بإلزام الطرف الآخر بتسليم أصول السندات لأمر الستة عشر.

النتيجة الاستراتيجية

تحويل الملف من خطر تنفيذي محتمل يتجاوز 17 مليون ريال إلى تحديد الالتزام الحقيقي، تقليص أثر التنفيذ، ثم استرداد أصول السندات الستة عشر.

نبذة عن الحالة

نشأ النزاع عن عقد لتقديم خدمات عمالية، وبمناسبته حرر العميل ستة عشر سندًا لأمر لصالح الطرف الآخر على مجموعتين .وقد احتفظ الطرف الآخر بالمجموعتين معًا، رغم أن المجموعة الثانية حررت على أساس استبدال المجموعة الأولى، فبقيت جميع السندات في حيازته.

أصبح الخطر أكثر جدية عندما تم اللجوء إلى التنفيذ بأحد السندات، بالتوازي مع استمرار الخلاف حول مقدار المديونية الحقيقية وآثار إنهاء العلاقة التعاقدية .ومن هنا طلب العميل من كاونسلو دراسة الحالة ووضع الاستراتيجية المناسبة قبل الانتقال إلى مرحلة المتابعة مع الممثل النظامي.

المرحلة الأولى :دراسة الحالة وبناء الاستراتيجية

أولًا :المسألة القانونية

السؤال المحوري

هل يحق للطرف الآخر الاحتفاظ بستة عشر سندًا لأمر بقيمة ضخمة بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، في حين أن المديونية الحقيقية - إن وجدت - أقل بكثير من القيمة الاسمية لهذه السندات؟

تفرع عن ذلك عدد من المسائل المهمة:

- هل تمثل السندات ديونًا مستقلة بذاتها أم أنها حررت على سبيل الضمان للعلاقة التعاقدية؟
- ما أثر انتهاء العقد على استمرار الاحتفاظ بالسندات؟
- هل يجوز استخدام السندات لضمان مبالغ تشمل غرامات وشرطًا جزائيًا ما تزال محل نزاع؟
- ما أثر بدء التنفيذ بأحد السندات قبل حسم أصل المديونية؟
- هل يمكن فصل الدين الحقيقي عن القيمة الاسمية للأوراق التجارية ثم بناء طلب الاسترداد على هذا الأساس؟

ثانيًا :تحليل المستندات وتحديد الخطر

بدأت كاونسلو بدراسة عقد الخدمات العمالية، والسندات لأمر، والمراسلات المتبادلة، والمبالغ المسددة وغير المسددة، ومطالبات الطرف الآخر الغرامات والشرط الجزائي، وكذلك إجراءات التنفيذ التي بدأت على أحد السندات.

وأظهر التحليل أن السندات لم تكن منفصلة عن العقد، بل ارتبطت بالعلاقة التعاقدية واستُخدمت كضمان للمستحقات الناشئة عنها .كما أن الطرف الآخر نفسه تمسك بأن السندات ضمان لسداد الالتزامات المرتبطة بالعقد، وهو ما منح الاستراتيجية نقطة انطلاق قوية لإعادة ربط السندات بسببها الأصلي.

الخطر الحقيقي

لم يكن الخطر في وجود مطالبة مالية فحسب، بل في وجود 16 أداة تنفيذية بقيمة تتجاوز 17 مليون ريال في حيازة الطرف الآخر، مع بدء استخدام إحداها فعليًا في التنفيذ.

ثالثًا :الاستراتيجية المقترحة من كاونسلو

خلصت الدراسة إلى أن المعالجة يجب أن تسير على ثلاثة محاور متوازية:

- .إعادة ربط السندات بالعقد وإثبات طبيعتها كضمان وليست مديونية مستقلة بالملايين
- .تحديد المديونية الحقيقية بدقة، وعدم خلط المستحقات الفعلية بالغرامات والشرط الجزائي محل النزاع
- .المطالبة باسترداد أصول السندات بعد انتهاء سبب الاحتفاظ بها أو تضاؤله إلى مقدار الالتزام الحقيقي

كما أوصت الاستراتيجية بعدم بناء الدفاع على إنكار كل التزام بصورة مطلقة، وإنما الإقرار بما يمكن إثباته من مستحقات حقيقية ومنازعة ما زاد عليها، لأن هذا النهج يجعل مركز العميل أكثر تماسكًا ويضع قيمة السندات الضخمة في مواجهة مباشرة مع مقدار الدين الفعلي.

المرحلة الثانية :متابعة القضية مع الممثل النظامي

أولًا :توحيد مسار المرافعة حول نقطة الحسم

بعد اعتماد الاستراتيجية، انتقل دور كاونسلو إلى متابعة الملف ودعم الممثل النظامي في ترتيب الدفوع والمستندات وتحليل تطورات القضية . وتم توجيه النزاع نحو سؤال مركزي واحد :ما مقدار الدين الحقيقي الذي يمكن أن يبرر استمرار الاحتفاظ بالسندات؟

وبدل أن تصبح القضية مناقشة نظرية حول الأوراق التجارية فقط، جرى ربطها بالمستحقات المحاسبية الفعلية، وانتهاء العقد، والسبب الذي أنشئت السندات لضمانه.

ثانيًا :التعامل مع الخبرة المحاسبية

عندما انتدبت المحكمة خبيرًا محاسبيًا، أصبحت الخبرة جزءًا محوريًا من الاستراتيجية .فقد أتاحت فصل الحساب الحقيقي بين الطرفين عن القيمة الاسمية للسندات، وتحديد صافي الفواتير والمبالغ محل الخلاف، مع بقاء استحقاق بعض الغرامات والجزاءات خاضعًا لتقدير المحكمة.

وبهذه الطريقة أصبح الملف أمام المحكمة أكثر وضوحًا :هناك حساب حقيقي يمكن تحديده مستنديًا، وفي المقابل هناك سندات بقيمة ضخمة لا يمكن تبرير الاحتفاظ بها لمجرد وجود نزاع محدود على الحساب.

ثالثًا :مواجهة التنفيذ على أحد السندات

كان أحد السندات قد دخل إلى مسار التنفيذ بمبلغ مرتفع، ولذلك تمت متابعة هذه النقطة بالتوازي مع طلب استرداد باقي السندات .وتم التركيز على أن التنفيذ لا ينبغي أن يتحول إلى وسيلة لفرض مبلغ غير ثابت قبل حسم أصل المديونية في النزاع التجاري.

وانتهت المحكمة إلى أن الاستحقاق الفعلي في السند محل التنفيذ يقتصر على مبلغ 334,143 ريالًا، وعدم استحقاق الطرف الآخر لما زاد على ذلك.

رابعًا :تحويل النتيجة المالية إلى أساس لاسترداد السندات

بعد تحديد مقدار الاستحقاق الحقيقي، أصبح مبرر الاحتفاظ بكامل السندات أضعف بصورة جوهرية .فإذا كان سبب السندات هو ضمان الالتزام، وتم تحديد الالتزام الحقيقي قضائيًا، فلا يبقى مبرر لاستمرار حيازة جميع الأوراق بالقيمة الاسمية الضخمة.

نقطة الحسم

إسقاط مبرر الاحتفاظ بالسندات لم يكن قائمًا على مهاجمة شكل الورقة التجارية فقط، بل على تفكيك سببها :ضمان التزام تعاقدي تم تحديد نطاقه ومقداره.

النتيجة

انتهت القضية إلى نتيجتين جوهريتين لصالح العميل:

- تحديد ما يستحقه الطرف الآخر في السند محل التنفيذ بمبلغ 334,143 ريالًا فقط، وعدم استحقاقه لما زاد على ذلك
- الحكم بإلزام الطرف الآخر بتسليم العميل أصول السندات لأمر الستة عشر، بما أنهى خطر بقائها كأدوات تنفيذية مستقلة في مواجهته

النتيجة النهائية

تقليص الخطر التنفيذي، تحديد الدين الحقيقي، واسترداد أصول السندات الستة عشر التي تجاوزت قيمتها الإجمالية 17 مليون ريال:

القيمة التي قدمتها كاونسلو

تظهر هذه القضية أن دور كاونسلو لم يكن محصورًا في إعداد رأي قانوني أو دفع منفرد، بل بُني على مرحلتين متكاملتين:

المرحلة الأولى :دراسة الحالة، تحليل المخاطر، فهم وظيفة السندات، تقييم المديونية، ووضع الاستراتيجية •.

المرحلة الثانية :متابعة تطور القضية، دعم الممثل النظامي، تحليل الخبرة، مواجهة التنفيذ، وتطوير الاستراتيجية حتى الوصول إلى الحكم •.

الخلاصة

بدأ الملف بسؤال من العميل :ما الخطر الذي تمثله هذه السندات، وكيف يمكن استردادها؟

وانتهى بمسار متكامل :دراسة الحالة ← تحديد الخطر ← بناء الاستراتيجية ← متابعة القضية مع الممثل النظامي ← تحديد المديونية الحقيقية ← استرداد السندات.

وهذا يعكس منهج كاونسلو في الملفات المعقدة :نبدأ بتحليل الخطر، ثم نبني الاستراتيجية، ثم نتابع تنفيذها مع الممثل النظامي حتى الوصول إلى النتيجة القضائية.

كاونسلو

نحوّل دراسة الملف إلى استراتيجية قابلة للتنفيذ.